



الجماعة العربية للديمقراطية

www.arabsfordemocracy.org

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

**PROJECT FOR DEMOCRACY STUDIES IN
THE ARAB COUNTRIES**

اللقاء السنوي الحادي والعشرون

"محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية"

محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في المملكة المغربية*

الدكتور محمد باسك منار

**باحث في القانون العام والعلوم السياسية
وأستاذ زائر بجامعة محمد الخامس - الرباط**

ورقة أولية (3) 2013-8-7

السبت 2013/8/31

**Bernard Sunley Room, St. Cathrine's College, University of Oxford,
Manor Road, Oxford, UK.**

* بحث أولي معد للمناقشة ولا يجوز إعادة نشره بأي شكل من الأشكال.

محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في المملكة المغرب

د. محمد باسك منار

- تمهيد

- أولا: دواعي ومبررات انبثاق حركة 20 فبراير
 - دواعي ومبررات سياسية
 - دواعي ومبررات اقتصادية
 - دواعي ومبررات اجتماعية

- ثانيا: مقدمات الحراك على ضوء العلاقات بين القوى السياسية
 - التنسيق التضامني الميداني
 - تحالف الأحزاب السياسية
 - غياب التوافق حول رؤية للتغيير

- ثالثا: مسار الحراك: التعبير عن المطالب و رد فعل القوى السياسية والشعب
 - تعدد أراضيات حركة 20 فبراير
 - المطالب وتفاعل الهيئات السياسية والحقوقية
 - إستراتيجية النظام في مواجهة الحراك
 - محدودية الانخراط الشعبي في الحراك

- رابعا: محصلة الحراك ونتائجه الأولية
 - دستور فاتح يوليو 2011
 - انتخابات 25 نونبر 2011
 - حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية

- خامسا: فرص وتحديات الانتقال الديمقراطي بالمغرب
 - فرص لدعم الانتقال الديمقراطي
 - تحديات في وجه الانتقال الديمقراطي

- خاتمة

تمهيد

شكلت حركة 20 فبراير تحولا نوعيا في مظاهر الاحتجاج بالمغرب، ويمكن رصد عناصر هذا التحول على مستوى تنظيم الاحتجاج وطبيعته ومجالاته، فقد تم الانتقال من الاحتجاج التلقائي، الذي يكون بمثابة رد فعل على أوضاع خاصة، إلى احتجاج منظم ومبادر، و من الاحتجاج ذي الطبيعة الاجتماعية في الغالب إلى احتجاج عام، توطئه شعارات سياسية بالأساس، ومن احتجاج فئوي أو مناطقي، تعرفه فئات أو مناطق معينة، إلى احتجاج شعبي تشارك فيه مختلف المناطق والفئات. و قد كان من أهم أسباب هذا التحول التأثير بما شهده العالم العربي ابتداء من أواخر سنة 2010 من انتفاضات وثورات؛ فالوحدة الحضارية لدول الربيع العربي، وتشابه واقعها من حيث مظاهر الاستبداد والفساد، أنتج قابلية للتفاعل و استعدادا لانتقال الاحتجاج من بلد عربي إلى آخر. وقد أسهمت الوسائط الإعلامية المتنوعة والمتطورة في سرعة ذلك التفاعل والانتقال. في هذا السياق انتقلت شرارة الاحتجاج إلى المغرب، إلا أن مسار الحراك و مآله اختلف عن ما عرفته دول عربية أخرى، خاصة مصر وتونس وليبيا، وذلك لاختلاف في مجموعة من المقومات والعناصر التي ارتبطت أساسا بطبيعة الفاعلين السياسيين، من أحزاب وهيئات ونظام سياسي، كما ارتبطت بطبيعة الحركة الاحتجاجية نفسها، وبمستوى قوتها التنظيمية والجماهيرية والاقتراحية. هذا ما ستسعى هذه الورقة لتوضيحه، بشيء من التفصيل والتحليل، من خلال البحث عن دواعي الحراك المغربي ومبرراته، والوقوف عند مقدماته، ورصد مساره ومحصلته، واستشراف أفقه.

أولا: دواعي ومبررات انبثاق حركة 20 فبراير

إذا كان لا يمكن إنكار دور التحولات العربية، ابتداء من أواخر سنة 2010، في انبثاق حركة 20 فبراير، فإنه من جهة أخرى لا يمكن الادعاء بأن الحركة الاحتجاجية المغربية كانت فقط مجرد تقليد لما عرفته دول عربية أخرى، ليس ذلك فقط بالنظر إلى أن المغرب عرف تناميا ملحوظا للاحتجاج قبل أن يجرق البوعزيزي نفسه بتونس، ولكن بالنظر أيضا إلى وجود دواعي ومبررات حقيقية للاحتجاج والانتفاض. ويمكن رصد هذه المبررات والدواعي على الشكل الآتي:

1 : دواعي ومبررات سياسية:

خاض المغرب بعد حصوله على الاستقلال سنة 1956 مجموعة من التجارب السياسية والدستورية، تمثلت على الخصوص في إقرار تعددية حزبية و تنظيم سلسلة من الانتخابات النيابية والجماعية وإصدار مجموعة من الدساتير، دون أن يعني ذلك تحقيق ديمقراطية حقيقية، إذ ظل النظام الملكي متحكما في الحياة السياسية، بأساليب متعددة، وأحيانا عنيفة، وقد انعكس ذلك على الدولة والمجتمع، بحيث تركزت مجموعة من الظواهر التي حدثت من الفعل المؤسساتي وكرست الفساد والاستبداد. و إثر التحولات العالمية في العقد الأخير من القرن الماضي اضطر النظام الملكي إلى إبداء نوع من الانفتاح اتجاه أحزاب المعارضة، بحيث دعاها للمشاركة في الحكومة، إلا أن تمسك الحسن

الثاني بوزير الداخلية، جعل تلك المفاوضات تبوء بالفشل. ليتم استئنافها من جديد في أواسط عقد تسعينات القرن الماضي، وذلك لأن الحسن الثاني كان يحرص أشد الحرص على إشراك أحزاب المعارضة في الحكومة، من منطلق ضمان انتقال سلس للعرش إلى ابنه بعد وفاته، وذلك ما تحقق بالفعل من خلال مشاركة أحزاب المعارضة في حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي بقيادة الحقوقي الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي سنة 1998. زرعت تجربة التناوب التوافقي الأمل في الناس، خاصة وقد أتت في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وازداد الأمل مع مجيء الملك الجديد، الذي أطلق بعض الإشارات وأقدم على بعض المبادرات، لكن تبين مع توالي الأيام أن ما تحقق من إنجازات، سواء من خلال العمل الحكومي أو عمل المؤسسة الملكية، لم يكن من منطلق إرادة مصممة وإستراتيجية واضحة لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، فبعد انتخابات 27 شتنبر 2002 تم تعيين وزير أول تقنوقراطي، مما اعتُبر خروجاً عن المنهجية الديمقراطية التي تم تكريسها سنة 1998، حيث تم اختيار الوزير الأول آنذاك من صف الحزب الحائز على المرتبة الأولى في الانتخابات، كما كانت هناك تراجعات أخرى شملت مختلف المجالات، وتفاقت حدة هذه التراجعات على المستوى الحقوقي بعد أحداث 16 ماي 2003، ليندثر الأمل وتنعدم الثقة من جديد. وزادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية من تدمير الناس. وكان أبرز تجلي لفقدان الثقة على المستوى السياسي العزوف الكبير عن المشاركة في انتخابات 7 نونبر 2007، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 37 في المائة¹. ولَبِث نوع من الدينامية في المؤسسات السياسية والدستورية من جهة، ووضع حد لتنامي التيارات الإسلامية من جهة أخرى، لجأ النظام السياسي إلى بعض الأساليب القديمة، كان من أبرزها إنشاء حزب أغلبي جديد²، بقيادة صديق الملك فؤاد عالي الهمة. وقد حصل هذا الحزب، الذي لم يتأسس إلا في سنة 2008، على المرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 متقدماً على أحزاب عريقة مثل حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية³. ورغم استهجان العديد من القوى السياسية لذلك الأسلوب المضر بالحياة السياسية، فإن ذلك لم يمنع من الاستمرار في تحكّم حزب الأصالة والمعاصرة في الحياة السياسية، خاصة بعد أن استقطب العديد من النواب البرلمانين من أحزاب الأغلبية. وفي الوقت الذي كان يجري فيه التمكين لحزب الأصالة و المعاصرة، أبدت المؤسسة الملكية نوعاً من الاستهانة بأحزاب سياسية أخرى، حيث تمت استعاضة وزراء سياسيين بآخرين غير منتمين لأية هيئة سياسية، ودون التشاور بشأن ذلك مع الوزير الأول، الذي تم إشعاره بالتعديل فقط دون إخباره بمضمونه. وقد أدت مظاهر التحكّم هذه إلى المزيد من فقدان الثقة في المؤسسات السياسية، وشكلت داعياً مهماً للاحتجاج، خاصة وقد تم التأخر في طرح ورقة التعديل الدستوري، التي كان من شأنها بث نوع من الدينامية في المشهد السياسي.

¹ - الجدير بالذكر أن هذه النسبة لم تحتسب من عدد من بلغوا سن التصويت، ولكن فقط من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، كما أن نسبة الأوراق الملغاة كانت جد مرتفعة.

² - كان الحسن الثاني يلجأ إلى إنشاء أحزاب سياسية ومنحها أغلب المقاعد في البرلمان والانتخابات الجماعية للتحكّم في الحياة السياسية. وكان أول حزب أغلبي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في ستينيات القرن الماضي.

³ - حصل حزب الأصالة والمعاصرة في تلك الانتخابات على 6015 مقعداً بنسبة 21.7 في المائة من مجموع المقاعد.

2: دواعي ومبررات اقتصادية

ارتفعت السياسة الاقتصادية للمغرب منذ الحصول على الاستقلال لها جس الحفاظ الصارم على استقرار المؤسسات الاقتصادية الكبرى، المتعلقة أساسا بعجز الميزانية و نسبة التضخم ونسبة المديونية، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى فعالية السوق الداخلي. و ارتهن النمو الاقتصادي في المغرب إلى حد كبير لحصيلة الإنتاج الفلاحي المتقلب، وبتغيرات السوق الرأسمالية العالمية. و قد عرفت السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، بسبب المعوقات البنوية التي تعوق الاقتصاد المغربي، المتمثلة بشكل خاص في ضعف التنافسية الاقتصادية، وتفاقم العجز التجاري، وضيق السوق الداخلية، وانتشار اقتصاد الربيع، وتفشي التهرب الضريبي وغيره من مظاهر الفساد الاقتصادي. وبعد أن تمكن المغرب، في مرحلة أولى، على غرار مجمل الدول المتخلفة، من تفادي الأزمة المالية التي عرفها العالم ابتداء من سنة 2007 بفضل ضعف اندماج نظامه البنكي والمالي في الأسواق المالية الدولية، بدأ يتأثر بانعكاساتها ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008، خاصة على مستوى التصدير والاستثمار الخارجي والسياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. فقد تعمق العجز التجاري سنة 2008، بسبب ارتفاع قيمة الواردات، وخاصة النفط (36,2% مقابل 16,8% سنة 2007)، وضعف قيمة الصادرات. وظل معدل تغطية الصادرات للواردات ضعيفا بنسبة 45 في المائة. ورغم أن صادرات قطاع السيارات، وبشكل أقل، صادرات القطاع الإلكتروني، عرفت نتائج إيجابية، فقد سجلت قطاعات أخرى خاصة قطاع النسيج انخفاضا كبيرا، مما تسبب في إغلاق مجموعة من المعامل وتسريح الآلاف من العمال.

وإذا كانت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج قد ساهمت حسب بعض الدراسات الرسمية في تقليص الفقر بأكثر من أربع نقاط في الفترة (1990-2004)، فإن ذلك تقلص بفعل الأزمة الاقتصادية بنسبة 5.4 في المائة سنة 2009 مقابل 3.5 في المائة سنة 2008. وازدادت حدة ذلك خلال سنة 2010 بحيث ارتفعت معدلات البطالة في صفوف المغاربة المقيمين بالخارج، خاصة في بعض الدول التي تعرف كثافة من حيث هجرة المغاربة إليها، كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا. وقد كان لذلك انعكاس سلبي كبير على العديد من الأسر الفقيرة، إذ أن مناطقها بأكملها في المغرب يعيش أصحابها على تحويلات أقاربهم في الخارج. ومما زاد في ضعف تلك التحويلات انخفاض قيمة الأورو، كما تضررت من ذلك بشكل مباشر بعض القطاعات كقطاع العقار، ولم تعد الهجرة إلى الخارج خيارا تُعقد عليه الآمال.

ورغم أن المغرب حقق بعض التقدم على مستوى الاستثمار الأجنبي خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث انتقل سنة 2003 من المركز الرابع إلى الأول بين البلدان العربية التي توجهت لها استثمارات أجنبية مباشرة، واحتل المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتائج الداخلي الخام 52% سنة 2006 مقابل 9,7% سنة 1990، فإن الأزمة المالية أدت إلى تقليص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 28,6%، كما كان لها أثر واضح على عائدات السياحة الخارجية.

و قد عرفت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً لتدخل المؤسسة الملكية ومحيطها في الاقتصاد المغربي، الأمر الذي كانت لها نتائج سلبية على التنافسية، بل كشف موقع "ويكيليكس" أن لجنة مصغرة مكونة من بعض مستشاري الملك هي من تتخذ القرار بخصوص الملفات الاستثمارية الكبرى، وفي سنة 2010 تم دمج مؤسستين كبيرتين تتحكمان في الكثير من القطاعات الحيوية، وهما مجموعتا أونا والشركة الوطنية للاستثمار، في مؤسسة واحدة تحمل اسم الشركة الوطنية للاستثمار، وظلت الأسرة الملكية هي المالك الرئيسي لهذه المؤسسة.

و عرف المغرب سنة 2010 تراجعاً ملحوظاً لنشاطه الاقتصادي بسبب الجفاف وتزايد تكاليف الموارد الأولية المستوردة وارتفاع المديونية العمومية واستمرار آثار الأزمة العالمية، ليسجل نمو بنسبة 4 في المائة مقابل 4.9 في المائة سنة 2009 و 5.6 في المائة سنة 2008. وعلى الرغم من ارتفاع المداحيل الضريبية و مداخيل الفوسفات، فإن عجز الميزانية قدر بـ 4.5 في المائة، متأثراً بارتفاع نفقات التسيير وبتقلص مداخيل الخصخصة وارتفاع تكاليف صندوق المقاصة. وعرفت سنة 2010 عودة المغرب إلى الاقتراض الخارجي باقتراضه لمليار أورو في شهر شتنبر 2010 مما رفع المديونية الخارجية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام إلى 15 في المائة.

هذه التراجعات الاقتصادية كان لها انعكاس اجتماعي سلبي واضح على فئات عريضة من المجتمع المغربي، وزاد من حدة ذلك مظاهر الاحتكار والفساد التي تنخر الاقتصاد المغربي.

3- دواعي ومبررات اجتماعية

حاولت حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي نهج "سياسة اجتماعية تضامنية"، لتكون المحصلة مجموعة من النتائج الإيجابية نسبياً، كإخفاض معدل البطالة الإجمالي إلى 12,5 سنة 2001 بعد أن كان 13,9 سنة 1999، وتنفيذ بعض توصيات الحوار الاجتماعي، سواء ما تعلق منها بتسوية ملفات المطرودين والموقوفين، أو ترقية الموظفين والأعوان، وإحداث مناصب جديدة للشغل، وكذلك مراجعة النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، واستصدار مجموعة من القوانين والأنظمة انطلاقاً من الميثاق الوطني للتربية والتكوين.. ومع ذلك فقد كانت المحصلة دون الطموحات و الانتظارات الواسعة للمجتمع، ويمكن أن نفسر محدودية الحصيلة الاجتماعية لحكومة التناوب التوافقي بعدة أسباب منها:

أ- عدم الانطلاق في تلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من مرتكزات دستورية وسياسية ذات طبيعة تعاقدية واضحة، لأن هناك، شئنا أم أبينا، تداخلاً وتفاعلاً موضوعياً وجدلياً بين قطبي الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة والدستوري والسياسي من جهة أخرى؛

ب- إكراهات المناخ العالمي. فرياح العولمة دفعت آنذاك في اتجاه تحقيق التوازنات المالية والتحكم في التضخم بناء على نفس المنطق الذي تحكم في سياسة التقويم الهيكلي في بداية ثمانينات القرن الماضي، مما خلف أضراراً اجتماعية واضحة؛

ت- ثقل الإرث وضحامة الانتظارات، وهذا ما عبر عنه السيد عبد الرحمان اليوسفي صراحة في تصريحه، الذي قدمه أمام البرلمان بتاريخ 2 غشت 2002.

وبعد أن اعتلى الملك محمد السادس العرش، أكد على أولوية ما هو اقتصادي واجتماعي، لكن ذلك لم يمنع من تفاقم المعاناة الاجتماعية لدى فئات عريضة من المجتمع، ليس فقط بسبب الهشاشة الاقتصادية، ولكن أيضا بسبب احتكار الثروة وغياب المساواة وانتشار الكثير من مظاهر اقتصاد الربيع والفساد والزبونية. وللتخفيف من الأضرار الاجتماعية، طرح الملك سنة 2005 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي استهدفت الفئات الفقيرة في المجتمع، لكن تأثيرها ظل جد محدود. فالمغرب في سنة 2010 احتل الرتبة 114 من بين 165 دولة في تقرير التنمية البشرية، وأتى في أسفل الترتيب عربيا باحتلاله الرتبة 12 من بين 16 بلد عربي، ومعدل الفقر وفقا للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بلغ 28 في المائة.

و رغم التطور النسبي لسوق الشغل خلال سنة 2009 و2010، فإن وتيرة إحداث مناصب الشغل ظلت غير كافية لامتناع العاطلين، خاصة حاملي الشهادات. وتعثّر الحوار الاجتماعي مع النقابات، لأن عروض الحكومة لم ترق إلى مستويات طموحات التشغيل. وازدادت معاناة المواطنين بشكل ملحوظ خاصة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن والصحة والتعليم. كل ذلك أحدث موجة من الاحتجاجات الاجتماعية⁴، وجعل فئات عريضة من المغرب متهيئة للتأثر بأحداث الربيع العربي، لكن إلى أي حد ستكون القوى السياسية بدورها متهيئة لذلك؟

ثانيا- مقدمات الحراك على ضوء العلاقات بين القوى السياسية

إذا كان للعلاقات الجيدة والتحالفات القوية بين القوى السياسية دور كبير في الدفع بعجلة التغيير، فإن الذي يلاحظ في المشهد السياسي المغربي هو ضعف نسج علاقات بين القوى السياسية وغياب تحالفات دائمة بينها، ويعود ذلك بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي الذي تبنى منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة "فرق تسد"، من خلال تشجيع الانقسام والانشقاق، تلافيا لأي مزاحمة في الاختصاصات، وتذويبا لأي قوة محتملة يمكنها أن تخلق بلبلة على مستوى المشروعية⁵.

إن "سياسة فرق تسد"، وما صاحبها من أساليب القمع والاحتواء، أفقدت الثقة وزرعت الشك والريبة بين الفرقاء السياسيين، مما حال دون تكتلهم. بل على العكس من ذلك تماما، شكلت ظاهرة الانقسام أبرز سمة طبعت المشهد الحزبي المغربي، إذ ما يلبث حزب سياسي ما أن يثبت وجوده حتى ينقسم إلى اثنين أو ثلاثة، وغالبا ما يكون ذلك بفعل المخزن، أو لأسباب شخصية وفئوية ضيقة، حتى أضحت ظاهرة التفريخ الحزبي غير المحدود مضرة بالنظام السياسي نفسه، مما دفعه إلى تقنين آليات لدمج الأحزاب السياسية. و مع ذلك فقد عرفت

3 - نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر الاحتجاجات بمناطق الغرب بتاريخ 24 أكتوبر 2010، التي كان شعارها الخبز والمأوى،

واحتجاجات أزيلال أيام 20 و21 و22 مارس 2010 احتجاجا على الانقطاع المتكرر للماء والكهرباء و ارتفاع فاتورة الاستهلاك، احتجاجات أيت احمد بتاريخ 9 ماي 2010 ضد التهميش، ناهيك عن الاحتجاجات المتكررة لمجموعات المعطلين.

5- عبد الرحيم العطري، "صناعة النخبة بالمغرب (المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة)"، الصفحة: 92.

السنوات الأخيرة تجاربا للتنسيق الميداني و أشكالا للتحالف السياسي، لكن دون أن تفضي إلى تصور موحد للتغيير والإصلاح.

1-التسيق التضامني الميداني

ظهرت منذ بداية عقد تسعينات القرن الماضي بعض ملامح التنسيق بين القوى السياسية؛ خاصة الإسلاميين والقوميين، وكانت أول محاولة في فاتح ماي سنة 1990؛ حيث أجرت بعض النقابات حوارا أوليا مع جماعة العدل والإحسان، لكن دون الوصول إلى أي تفاهم، مما اضطر الجماعة إلى التظاهر بشكل منفرد. و ابتداء من سنة 1995 شرعت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني في التنسيق مع الإسلاميين غير المنظمين لها. وكانت قد انبثقت عن أحزاب الكتلة الديمقراطية، بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، لجنة لتنظيم أنشطة مساندة للعراق، غير أنها لم تعمر طويلا بسبب عدم انفتاحها على أطراف سياسية أخرى، مما دفع في أواخر سنة 1997 إلى تشكيل الهيئة الوطنية لمساندة العراق، التي انعقد جمعها التأسيسي في بيت المناضل اليساري الفقيه البصري، وحضرته شخصيات سياسية وثقافية بارزة من مختلف التوجهات⁶. وشرعت الهيئة في تنظيم أنشطة داعمة للعراق، بل نظمت أنشطة تضامنية مع الشعب الفلسطيني بتنسيق مع الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، وكان للإسلاميين مشاركة بارزة في تلك الأنشطة. بعد ذلك تم إنشاء هيئة جديدة باسم مجموعة العمل الوطني، ضمت 54 هيئة من ضمنها الهيئة الوطنية لمساندة العراق، وقد رأت جماعة العدل والإحسان في ذلك محاولة لتقريب فعلها، مما دفعها إلى تحجيم مشاركتها، ليؤسس أعضاء المؤتمر القومي الإسلامي بالمغرب هيئة جديدة، نظمت مجموعة من المسيرات والوقفات التضامنية مع فلسطين والعراق، قبل أن تضغط وزارة الداخلية من أجل تجميدها بسبب الحضور القوي للإسلاميين.

و بالموازاة مع هذا المسار، عرفت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني تصدعا، بحيث انسحب منها بعض مؤسسيها ليتم اللجوء من جديد إلى مجموعة العمل الوطني، لكن هذه المرة لمساندة العراق وفلسطين معا. وقد كانت مرة أخرى أنشطة مجموعة العمل الوطني مناسبة لبروز القوى الإسلامية. إلا أن سوء التنسيق، واعتبار الإسلاميين، خاصة جماعة العدل والإحسان، قوة بشرية فقط، لا دور لها إلا الحشد الجماهيري في التظاهرات و المسيرات، كل ذلك أدى إلى انسحاب الجماعة من مجموعة العمل الوطني لمساندة العراق وفلسطين، لتخسر منذ سنة 2004 بشكل منفرد في تنظيم تظاهرات ومسيرات، مقابل أنشطة أخرى لبقية الأطراف المشاركة في مجموعة العمل الوطني، بما فيها حزب العدالة و التنمية، دون أن ينفي ذلك تنظيم بعض الأنشطة المشتركة من حين لآخر. وقد شكلت أشكال التنسيق تلك، رغم ما عرفته من تقطع، فضاء للقاء بين شخصيات وطنية من مشارب مختلفة، إلا أن التواصل ظل محصورا في بعده التضامني مع العراق وفلسطين، قبل أن ينتقل التنسيق بين بعض القوى السياسية، في السنوات الأخيرة، وإن بشكل محدود، إلى التفاعل مع القضايا المعيشية للمواطن المغربي،

6- من الشخصيات التي حضرت في ذلك اللقاء التأسيسي نذكر: الفقيه البصري وبنسعيد أيت إيدر و المهدي المنجرة و خالد السفياني و عبد الرحمان بنعمرو وفتح الله أرسلان..

وذلك من خلال تنسيقيات محلية في مجموعة من المناطق المغربية، للتنديد والاحتجاج على بعض المشاكل المحلية، وقد شكل ذلك فرصة لتقارب محلي بين تيارات سياسية مختلفة، الأمر الذي استثمرته جيدا حركة 20 فبراير.

2- تحالفات الأحزاب السياسية

بالموازاة مع ذلك التنسيق الميداني بين شخصيات وطنية وتيارات فكرية وسياسية، كانت هناك تجارب لتحالفات بين الأحزاب السياسية. لكن بالإضافة إلى قلة تلك التحالفات بسبب ما تمت الإشارة إليه آنفا، يلاحظ أيضا أنها لم تتم في الغالب على أساس فكري أو سياسي واضح، وإنما ارتبطت بهواجس انتخابية محضة، مما جعل تأثيرها السياسي محدودا جدا.

تأسست في بداية عقد تسعينيات القرن الماضي الكتلة الديمقراطية، التي تعتبر من أهم التكتلات التي عرفها المغرب، إذ رغم أنها لم تكن متجانسة إيديولوجيا ولا سياسيا⁷، فإن ما ميزها هو مطالبتها المتكررة بالإصلاح الدستوري⁸. وارتباطا، بما ميزها كان سبب أو ل شرح تعرضت له الموقف من دستور 1996، بحيث انفردت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي برفضها للدستور، مقابل قبوله من قبل باقي أحزاب الكتلة، ثم تعمق الشرح بسبب الاختلاف الكبير بين حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال في أواخر تجربة ما سمي بالتناوب التوافقي، ليزداد الاختلاف بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بسبب التنافس على الوزارة الأولى⁹، ورغم بعض المحاولات لبث الروح في الكتلة يبدو من الصعب اليوم الحديث عن تحالف حزبي، خاصة بعد تقديم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمذكرة للإصلاح الدستوري بشكل منفرد سنة 2009، وبعد مشاركة حزبي الاستقلال والتقدم والاشتراكية في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وبقاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المعارضة¹⁰.

وفي مقابل الكتلة الديمقراطية كان هناك ما يسمى بالوفاق، إلا أن هذا الأخير لم يكن له تأثير في الحياة السياسية، لأنه كان يتكون من مجموعة من الأحزاب الإدارية، وتعرض بدوره لعدة تقلبات. واستعدادا للانتخابات التشريعية التي كان من المزمع تنظيمها سنة 2012 شهدت سنة 2010 تأسيس فريق برلماني موحد بين حزبي الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار، كما تم توقيع ميثاق تأسيسي لما سمي بالتحالف من أجل الديمقراطية، الذي ضم خمسة أحزاب سياسية¹¹. وإذا أصبح هذا التحالف في خريف كان بسبب رياح الربيع العربي، فإن تحالفا آخر

⁷ - كانت الكتلة الديمقراطية تضم حزبا يمينيا محافظا هو حزب الاستقلال، وحزبين من اليسار الإصلاحي هما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية، وحزبا قريبا من اليسار الجذري هو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وذلك قبل أن ينسحب هذا الأخير بسبب الموقف من دستور 1996.

⁸ - تمثل ذلك أساسا في مذكرة 19 يونيو 1992، ومذكرة 23 أبريل 1996.

⁹ - بعد انتخابات 2002 ارتفعت مطالبة حزب الاستقلال من أجل منحه الوزارة الأولى و تثبتت الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بذلك. إلا أن الملك تجاوز الحزبين معا وعين وزيرا أولا تقنوقراطيا.

¹⁰ - في شهر أبريل 2013 قرر حزب الاستقلال الانسحاب من الحكومة لينضم إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المعارضة.

¹¹ - هذه الأحزاب هي: الوسط الاجتماعي والحركة الديمقراطية الاجتماعية و حزب الإصلاح والتنمية و حزب التجديد والإنصاف والحزب الديمقراطي الوطني. وجدير بالذكر أنه قبيل انتخابات 25 نونبر 2011 تم إنشاء تحالف آخر يحمل نفس الاسم لمواجهة حزب العدالة والتنمية، لكنه سرعان ما أصبح في خريف كان، وأصبح يطلق عليه في الأوساط الإعلامية والسياسية مجموعة الثمانية.

بين ثلاثة أحزاب يسارية؛ هي الاشتراكي الموحد والطلیعة الديمقراطية الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي، سيكون له دور في دعم الحراك بالمغرب.

3- غياب التوافق حول رؤية للتغيير

رغم أن أشكال التنسيق الميداني شكلت فضاء للتعارف بين شخصيات و تيارات من مشارب مختلفة، فإنها لم تفض إلى بلورة توافق يهتم التغيير بالمغرب بين القوى السياسية. فالتنسيق في غالبه كان ينصب على قضايا تحرير أقطار إسلامية وعربية، خاصة فلسطين والعراق، ولم يكن ينصب على قضايا التغيير المباشر للأوضاع بالمغرب. وحتى بعد إنشاء تنسيقيات محلية لمواجهة بعض المشاكل التي يعاني منها المواطنون، فإنها ظلت ذات طبيعة احتجاجية ولم تتطور إلى نقاش فكري وسياسي تنبثق عنه اقتراحات وتصورات جماعية للتغيير. ويبدو أن ذلك كان متعسرا ليس فقط بالنظر إلى حدة الاختلافات الإيديولوجية والسياسية بين المنخرطين في تلك التنسيقيات، ولكن أيضا لغياب مبادرات في اتجاه بلورة تقارب فكري على المستوى الوطني.

ومن أهم السمات التي تميز المشهد السياسي المغربي، والتي كان لها انعكاس واضح على مسار الحراك ومآله، عدم مطابقة العلاقات السياسية للعلاقات الإيديولوجية، بحيث نجد تقاربا إيديولوجيا بين قوى سياسية بينها اختلاف سياسي حاد، في الوقت الذي نجد تقاربا سياسيا بين قوى مختلفة اختلافا كبيرا على الصعيد الإيديولوجي.

ويعتبر الإسلاميون واليساريون من أهم القوى السياسية الفاعلة بالمغرب، نظرا لما يتوفرون عليه من تصورات فكرية وسياسية وزخم نضالي، إلا أن العلاقة بينهم ظلت إلى وقت قريب مشوبة بتوتر ساهمت فيه مجموعة من الأحداث، كالأحداث الطلابية في بداية عقد التسعينيات، وأحداث الجامعة الربيعية سنة 1995، وأحداث 16 ماي 2003، ناهيك عن الانقسامات السياسية الحادة التي يعرفها الصف الإسلامي والصف اليساري. وقد عرفت الساحة السياسية طرح بعض الأطروحات لتجميع القوى السياسية من أجل خوض معركة التغيير، كأطروحة الكتلة التاريخية التي نادى بها المفكر العربي محمد عابد الجابري، وأطروحة الميثاق الإسلامي التي دعت إليها جماعة العدل والإحسان، وأطروحة الميثاق الوطني التي دعا إليها بعض المثقفين وتبنتها جماعة العدل والإحسان في بعض بياناتها، وأطروحة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي دعا إليها حزب الطليعة، وأطروحة القطب الديمقراطي التي دعا إليها بعض مثقفي اليسار، لكن لم تحظ كل هذه الأطروحات بالتجاوب والتفاعل المطلوبين، بل باستثناء بعض النقاشات المحدودة بشأن بعضها، كتلك التي نظمها منتدى المواطنة في نونبر 2001، لا نكاد نعثر على نقاش منظم بخصوصها.

ومع ذلك، فإن وجود الإسلاميين إلى جانب اليسار في بعض المركزيات النقابية وبعض الهيئات الحقوقية والثقافية، بالإضافة إلى العمل المشترك في التنسيقيات المحلية، ساهم في توطيد علاقات شخصية بين مجموعة من الرموز الإسلامية و اليسارية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الحراك المغربي، إذ تم استثمار تلك العلاقات الشخصية للتنسيق بين تيارات بينها اختلاف إيديولوجي حاد، لكن دون أن يتجاوز ذلك الطابع الميداني الاحتجاجي. بتعبير آخر كان هناك تعاون بين بعض القوى السياسية حول ما لا تريده، ولم يكن بينها استشراق

جماعي لما تريده، بل لا يمكن الزعم حتى بوجود تصور موحد بين تلك القوى حول ما لم تكن تريده بالفعل. وكل ذلك ألقى بظلاله على مسار الحرك.

ثالثا- مسار الحراك: التعبير عن المطالب و رد فعل الشعب والقوى السياسية

بعد توالي الاحتجاجات العربية خاصة في تونس ومصر، حاولت بعض الجهات الرسمية تسويق خطاب مفاده أن المغرب يشكل استثناء من كل ذلك، نظرا للإصلاحات التي أقدم عليها الملك محمد السادس، لكن ذلك الخطاب لم يصمد طويلا، إذ سرعان ما ظهرت بعض التسجيلات على الأنترنت و بعض الدعوات على صفحات المواقع الاجتماعية تدعو الشعب إلى الخروج يوم 20 فبراير 2011 للمطالبة بما طالب به الشباب العربي في معظم الدول العربية. وقد شكل سقوط نظام بنعلي في تونس حافزا مهما للمزيد من الإصرار على الاحتجاج يوم 20 فبراير، خاصة في ظل الأوضاع المتزيدة لفئات عريضة من الشعب المغربي، وزادت الصور المنقولة من ميدان التحرير بمصر من حماسة الشباب المؤسس لحركة 20 فبراير، كما توطدت ثقتهم بأنفسهم بعد دعم مجموعة من الهيئات السياسية والحقوقية للحركة. لكن مسار الحراك، رغم كل ما ميزه، عرف بعض التعثرات والالتباسات التي انعكست سلبا على محصلته ونتائجه. وإذا كان من أسباب ذلك عدم دعم حركة 20 فبراير من بعض القوى المجتمعية، فإن من أسبابه أيضا تعدد أرضيات حركة 20 فبراير وعدم التدقيق في مطالبها، وغياب التوافق بين القوى السياسية الداعمة لها بخصوص خطوات التغيير المطلوبة، بالإضافة إلى بعض مناورات النظام السياسي التي جعلت الاحتجاج المغربي منزوع الفتيل محدود التأثير.

1-تعدد أرضيات حركة 20 فبراير

تعددت في المغرب، وبعكس تجارب أخرى، الأرضيات الداعية للحراك¹²، وتعددت معها المطالب والشعارات. فإذا كان من حسنات العالم الافتراضي سرعة التفاعل والتواصل، فإن من سلبياته، على الأقل في الحالة المغربية، السماح بتعدد أرضيات الحراك، وأحيانا بشكل غير مسؤول، مما كان له أثر سلبي على مستوى التعاطف الشعبي مع الحركة. ويلا حظ من تلك الأرضيات أن هناك إجماع بخصوص المطالبة بحل البرلمان والحكومة، لكن هناك اختلاف واضح بخصوص بعض المطالب الأخرى، و الموقف من المؤسسة الملكية وطريقة تغيير الدستور، بل يشم النفس الثوري في بعض الأرضيات في حين يتضح الأفق الإصلاحي لأرضيات أخرى. ويرجع هذا الاختلاف إلى كون تلك الأرضيات لم تكن منبثقة بالكامل عن شباب مستقل، بل حكمتها توجهات إيديولوجية وسياسية معينة، تنتمي في الغالب إلى القوى السياسية التي دعمت الحركة فيما بعد. ستكون هناك محاولة، بتاريخ 15 فبراير 2011، لتجاوز ذلك الاختلاف من خلال إصدار بيان مشترك لمجموعات شباب 20 فبراير، بين كل من "حركة

¹² - هذه الأرضيات هي: البلاغ التأسيسي "الحركة حرة وديمقراطية الآن"، أرضية "حركة 20 فبراير..الانتفاضة من أجل الكرامة"، أرضية "حركة 20 فبراير..الشعب يريد التغيير"، بيان "مسيرة 20 فبراير 2011، من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، بيان "شباب 20 فبراير".

حرية وديمقراطية الآن " و" حركة 20 فبراير.. الشعب يريد التغيير " و " حركة 20 فبراير... الانتفاضة من أجل الكرامة"، لكن بوادر اللتباس ظهرت من جديد مع المبادرة التي أقدم عليها بعض الشباب لتوحيد تلك الأرضيات، ليصبح بيان " شباب 20 فبراير" الذي تم تقديمه خلال الندوة الصحفية التي احتضنها مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم الخميس 17 فبراير 2011، بمثابة البيان التأسيسي لحركة 20 فبراير. وقد كانت نقطة الاختلاف الأساسية بين ما ورد في البيان المشترك لمجموعات شباب 20 فبراير وبيان شباب 20 فبراير المعلن عنه في الندوة الصحفية مطلب الملكية البرلمانية، ففي الوقت الذي أشار فيه البيان المشترك لمجموعات شباب 20 فبراير لذلك المطلب بشكل واضح، نجد أن بيان شباب 20 فبراير لم يجعل من ذلك مطلباً، وشدد فقط على مطلب دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً. و سيكون لذلك اللتباس فيما بعد أثر واضح على العلاقة بين المكونات الداعمة لحركة 20 فبراير.

2-المطالب وتفاعل الهيئات السياسية والحقوقية

اتخذت مطالب حركة 20 فبراير طابعا سياسيا ودستوريا واقتصاديا واجتماعيا، وقد لخصها البيان التأسيسي للحركة في تسع نقاط. وهي:

- دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب؛
- حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب؛
- قضاء مستقل ونزيه؛
- محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن؛
- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة وثقافة وتاريخاً؛
- إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين؛
- الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية؛
- ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور؛
- تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها.

دفاعاً عن هذه المطالب أكدت مجموعة من الهيئات السياسية والحقوقية دعمها لحركة شباب 20 فبراير، إذ صدر بيان عن المجلس القطري لشباب جماعة العدل والإحسان، بتاريخ 16 فبراير 2011، يؤكد الانخراط في حركة شباب 20 فبراير، وأعلن كل من حزب النهج الديمقراطي والاشتراكي الموحد والطلیعة دعمهم للحركة، وانخرطت شبيبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بشكل حذر في الحراك. ورغم أن حزب العدالة والتنمية كان في المعارضة، فإنه لم يدعم رسمياً الحراك، مما اضطر بعض قياديه إلى الخروج في تظاهرات حركة 20 فبراير بصفة شخصية، وقد كاد ذلك أن يسبب مشكلاً تنظيمياً لحزب العدالة والتنمية، خاصة في ظل إصرار السيد عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، على عدم دعم الحركة الاحتجاجية، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في الضغط

على شبيبة الحزب للتراجع عن موقفها المؤيد للحراك وسحب بيانها بذلك الخصوص. وكان من أبرز الأحزاب السياسية المعارضة لحركة شباب 20 فبراير حزب الأصالة والمعاصرة، الذي انبرى مجموعة من قياديه للحدوث عن الاستثناء المغربي، في حين اختارت مجموعة من الأحزاب السياسية الأخرى موقف الترقب الحذر دون إعلان أي موقف مؤيد. وأصدرت ما يزيد عن 20 هيئة حقوقية بيانا داعما للحركة ولتظاهرات 20 فبراير¹³، كما عرف المشهد الإعلامي انقسامًا واضحًا بين مؤيدي حركة 20 فبراير ومعارضيه. وكان دعم المثقفين والفنانين للحراك محدودًا جدًا.

ويمكن تسجيل ثلاثة مفارقات بخصوص تفاعل القوى السياسية مع حركة 20 فبراير، وهي:

- الاختلاف الإيديولوجي الحاد بين المكونات الداعمة للحراك، خاصة بين جماعة العدل والإحسان الإسلامية وبين النهج الديمقراطي ذي التوجه اليساري الراديكالي؛
- الانقسام في صفوف الإسلاميين واليسار بين مؤيد للحرك ورافض له، بل في الوقت الذي كانت فيه جماعة العدل والإحسان الإسلامية أكبر قوة داعمة للحراك، كان حزب العدالة والتنمية الإسلامي أكبر قوة داعمة للنظام في مواجهته لحركة 20 فبراير.
- الاختلاف السياسي الواضح بين المكونات الداعمة للحراك خاصة فيما يتعلق بالموقف من الملكية البرلمانية¹⁴.

لا شك أن هذه المفارقات تجد أصلها في الخصائص التي تطبع العلاقة بين القوى السياسية في المغرب، كما سبق وأن بيّنا. وقد كان لتلك المفارقات أثر سلبي على الحشد الشعبي، كما عمل النظام السياسي مرة أخرى على استغلالها لصالحه.

3- استراتيجيّة النظام في مواجهة الحراك

كان أول امتحان للحراك المغربي هو تظاهرات يوم 20 فبراير 2011. وقد استطاعت الحركة أن تنظم خلال ذلك اليوم تظاهرات ومسيرات في أزيد من 53 مدينة وقرية، شارك فيها عدد هائل من المواطنين من كافة الأعمار والطبقات الاجتماعية، ورفعت خلالها شعارات تعبر عن مطالب الحركة، من مثل: "الشعب يُريد تغيير الدستور". "الشعب يُريد إسقاط الحكومة". "الشعب يرفض دستور العبيد". "حكومة فاشية حكومة انتهازيّة". "الحكومة فاشية - نسبة إلى عباس الفاسي الوزير الأول آنذاك - والشعب هو الضحية". "إدانة شعبية للسياسة المخزنية". ورفعت شعارات تندد بجمع السلطة والثروة بيد الملك، كما رفعت شعارات تضامنية مع الشعب

¹³ - من هذه الهيئات: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، منظمة العفو الدولية - فرع المغرب، المرصد المغربي للسجون، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، جسور لملتقى النساء المغربيات، المرصد المغربي للحريات العامة، الجمعية المغربية للنساء التقدميات، الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، جمعية عدالة، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المركز المغربي لحقوق الإنسان، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، منظمة حرية الإعلام والتعبير، الهيئة المغربية لحقوق الإنسان، منتدى بدائل المغرب، ومنتدى المواطنين.

¹⁴ - في الوقت الذي انخرطت فيه شخصيات من تيارات مختلفة في مبادرة المطالبة بالملكية البرلمانية يلاحظ عدم انخراط جماعة العدل والإحسان وحزب النهج الديمقراطي بدافع أن ذلك لم يكن من مطالب حركة 20 فبراير وفيه تقييد لأفقيها.

الليبي¹⁵. وبالإضافة إلى الشعارات الصوتية، كانت هناك لوحات وأشكال مكتوبة، وكانت في الغالب ذات طابع سخري، وقد كان لرموز حزب الأصالة والمعاصرة الحظ الوافر من التنديد في تلك الشعارات. وكان بالفعل يوم 20 فبراير يوماً مشهوداً، ليس فقط من حيث عدد التظاهرات وأعداد المتظاهرين، وإنما أيضاً من حيث سلاسة التنسيق والتنظيم بين المكونات الداعمة للحراك، الأمر الذي أدهش المتابعين.

لقد راهنت السلطة على أن تكون الاستجابة الشعبية ضعيفة يوم 20 فبراير، كما راهنت على حدوث اصطدامات بين المنظمين نظراً للاختلافات الإيديولوجية والسياسية بينهم، وعلى انجرار المتظاهرين لأعمال عنف وتخريب، وخاضت من أجل ذلك حملة للتشويش والتشويه، لكنها خسرت كل تلك الرهانات¹⁶، مما زاد في حماسة الشباب وثقتهم بأنفسهم، ودفع بالسلطة إلى التفكير في مسارات أخرى للتعامل مع الحرك. في هذا السياق كان الخطاب الملكي الاستباقي، بتاريخ 9 مارس 2011، الذي أعلن من خلاله الملك إجراء تعديل دستوري شامل. تحدث محمد السادس عن دوافع أخرى، غير الحراك، هي التي دفعته إلى هذه المبادرة، في مقدمتها الملاءمة مع متطلبات الهوية المتقدمة، كما تضمنها تقرير اللجنة الملكية الاستشارية للهوية¹⁷، لكن كان واضحاً لدى مختلف المتابعين أن الخطاب الملكي ما كان له أن يكون في ذلك التاريخ، وبتلك الحمولة، لولا تظاهرات حركة 20 فبراير.

أحدث الخطاب الملكي انقساماً سياسياً واضحاً، بحيث اعتبرت مجموعة من الأحزاب السياسية، سواء الممثلة في الحكومة أو البرلمان، أن الهدف من 20 فبراير تحقق، وأن المطلوب الانخراط في مسار التعديل الدستوري الشامل الذي رسمه الملك، في حين رأت حركة 20 فبراير و المكونات الداعمة لها في ذلك التفافاً على مطالبها التغييرية الحقيقية، خاصة مطلب الدستور الديمقراطي شكلاً ومضموناً، ودعت إلى مواصلة الاحتجاج، لأن الطريقة التي طرحها الملك لتعديل الدستور ليست طريقة ديمقراطية، ولأن هناك إغفالاً لمطالب أخرى للحركة. أمام ذلك الإصرار لجأت السلطة إلى مواجهة بعض التظاهرات بالعنف، على الخصوص في أيام 13 مارس و 15 و 22 و 29 ماي¹⁸، قبل أن تنتبه إلى أن المبالغة في العنف قد تُسهم في تأجيج الاحتجاج، وتُقرر السماح بتظاهرات 20 فبراير، وتعمل على حشد تظاهرات مضادة. وبالموازاة مع خطوة تعديل الدستور لجأ النظام السياسي إلى إجراءات أخرى؛ كإنشاء مؤسسة الوسيط لتحل محل ما كان يعرف سابقاً بديوان المظالم، كما تم إحداث مندوبية وزارية لحقوق الإنسان، وذلك قبل أقل من يومين على تظاهرات 20 فبراير، وكأن في الأمر نوعاً من الاستباق لما يمكن أن يحدث من تجاوزات في مواجهة تلك التظاهرات. وفي مجلس وزاري انعقد بتاريخ 1 أبريل 2011 برئاسة

¹⁵ - من هذه الشعارات مثلاً: "إدانة شعبية للمجازر الليبية" .. "القذافي يا حقير قتلت قتلت الجماهير" .. "القذافي يا خسيس الدم الليبي ما هو رخيص" ..

¹⁶ - حدثت بعض أعمال التخريب المحدودة يوم 20 فبراير. وتم العثور على 5 جثث محروقة في أحد الأبنك بالحسيمة، قالت عنها السلطة أنها لأشخاص كانوا يقومون بأعمال نهب. لكن تبين فيما بعد أن رواية السلطة لا تستند إلى أساس. واعتبرت حركة 20 فبراير الضحايا من شهدائها.

¹⁷ - أعلن الملك محمد السادس يوم الأحد 3 يناير 2010 تشكيل لجنة استشارية للهوية، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بخصوص الهوية الموسعة إلى الملك في أواخر سنة 2010.

¹⁸ - كان من أعنفها ما حدث بمدينة أسفي حيث مات كمال العماري أحد نشطاء حركة 20 فبراير وعضو جماعة العدل الإحسان متأثراً بأثر التدخل العنيف لرجال الأمن.

الملك تم إقرار مجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بمكافحة الفساد، ويوم 14 أبريل 2011 أفرجت السلطات المغربية عن 190 معتقلا من بينهم خمسة من القيادات السياسية، كان قد تم اعتقالهم سنة 2009 ارتباطا بما يسمى بقضية بلعيرج، كما رفع أجره الموظفين بما قدره 600 درهما. وقد كان للاستراتيجية التي تعامل بها النظام السياسي أثر سلبي واضح على درجة الحشد الشعبي.

4- محدودية الانخراط الشعبي في الحراك

لجأت مكونات حركة 20 فبراير إلى مجموعة من أشكال التعبئة والحشد من أجل إقناع المواطنين بضرورة المشاركة والانخراط في الحراك، وكان من أهمها البيانات ومقاطع الفيديو التي كانت تصدرها الحركة، وكذا تصريحات بعض نشطاءها، والمقالات التحليلية في بعض المواقع الإلكترونية وبعض الجرائد غير الحزبية، ولعبت مواقع التواصل الاجتماعي، على رأسها موقع الفيسبوك، دورا هاما في الحشد. وكان مناضلو الحركة يلجئون في بعض الأحيان إلى حملات تواصلية مباشرة مع المواطنين، الأمر الذي كان يعرضهم للاعتقال لساعات في مخافر الشرطة. واستطاعت حركة 20 فبراير بتلك الجهود أن تبهر المتبعين وتخرج إلى الشارع حشودا كبيرة بالمقارنة ما تستطيعه الأحزاب السياسية، ومع ذلك فقد ظلت الاستجابة الشعبية محدودة؛ بحيث لم تتجاوز تظاهراتها 200 ألف مشارك في أحسن الأحوال. لم تتحول حركة 20 فبراير إلى حركة شعبية، وظلت في جزء كبير منها حركة مناضلين، بحيث يمكن تصنيف المتظاهرين في صفوفها إلى ثلاثة أصناف؛ فهناك المتظاهرون المناضلون، وهم المنتمون إلى المكونات الداعمة لحركة 20 فبراير أو المتعاطفون معها. وقد كان هذا الصنف هو الغالب. وهناك من يمكن أن نصلح عليهم بالمتظاهرين المستأنسين، وهم بعض المواطنين الذين كانت تستهويهم المظاهرات؛ إما من خلال بعض الشعارات أو بعض الأشكال الاحتجاجية، فيجدون أنفسهم في صف المتظاهرين، خاصة حين يشعرون أنهم في مأمن من قمع السلطة. وهذا الصنف تتأرجح أعداده من تظاهرة إلى أخرى. أما الصنف الثالث فيشمل من يمكن أن نسميهم المتظاهرين المستقطبين، أي الذين اختاروا عن وعي الانخراط في الاحتجاج، وتبنوا شعارات حركة 20 فبراير ومطالبها. وهذا الصنف ظل قليلا رغم كل أشكال الحشد.

ولا يمكن تفسير محدودية حركة 20 فبراير بعامل واحد، بل هناك عدة أسباب، لعل من أهمها الثقافة السياسية السائدة، التي تضيء هالة مبالغ فيها على المخزن، وتستبطن الخوف منه، ووجوب الولاء له وعدم الاعتراض عليه، كما أن بعض التناقضات الإيديولوجية والسلوكية الحادة في صفوف مكونات حركة 20 فبراير، وتعارض مطالب هذه المكونات، أفقد الناس الثقة في الحركة وفي شعاراتها ومطالبها وقدرتها على الصمود، يضاف إلى ذلك ضعف تغلغل تلك المكونات في المجتمع، وعدم مساندة بعض القوى السياسية والإعلامية للحركة، وممارسة النظام السياسي لبعض المناورات الاجتماعية والسياسية. وكان لتطور الانتفاضات العربية أثر واضح على انخراط المواطنين في الحراك، فإذا كان سقوط بنعلي ومبارك شكل دافعا للتعاطف مع حركة 20 فبراير والمشاركة في تظاهراتها، فإنه وعلى العكس من ذلك، شكلت الأحداث الدموية في ليبيا خوفا لدى بعض المواطنين من أن يعرف المغرب نفس المصير، مما أثر سلبا على الانخراط في الحراك.

لقد أكد الحراك العربي قاعدة مفادها أن النتائج والمحصلة تكون على قدر الحشد الشعبي، لذلك فقد كانت محصلة الحراك بالمغرب دون مستوى ما كانت تطالب به حركة 20 فبراير، وإن كان أهم ما شد الانتباه إلى التجربة المغربية إحداث بعض التغييرات في ظل الاستقرار، خاصة أمام مظاهر الفوضى والاضطراب التي عرفتها أقطار عربية أخرى.

رابعاً: محصلة الحراك ونتائجه الأولية

حاولت السلطة في المغرب أن تتفاعل على مراحل، وبشكل من الأشكال، مع مختلف المطالب التي رفعتها حركة 20 فبراير، بحيث تم إقرار تعديل دستوري شامل، وانتخاب مجلس نواب جديد، وتشكيل حكومة جديدة، والاعتراف دستوريا باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، وإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين، وتنظيم حوار وطني بخصوص إصلاح القضاء، وتعميم المساعدة الطبية لفائدة الأسر المعوزة، كما وقع السيد الوزير الأول السابق بتاريخ 20 يوليوز 2011 محضراً لإدماج مجموعات من المعطلين في الوظيفة العمومية¹⁹. لكن ذلك التفاعل لم يشكل، حسب حركة 20 فبراير، إلا استجابة محدودة جداً لمطالبه وشعاراته، مما رأته الحركة في تلك الإجراءات، خاصة على المستوى الدستوري والسياسي، التفافاً واضحاً على مطالبها، مما دفعها إلى الاستمرار في الاحتجاج رغم التناقص الكبير في عدد المحتجين، خاصة بعد انسحاب جماعة العدل والإحسان من الحركة بتاريخ 18 دجنبر 2011، بسبب مجموعة من الأسباب من أهمها - في نظر الجماعة - المنطق الاستعلائي والإقصائي الذي تعاملت به المكونات الأخرى.

و يمكن تقييم محصلة الحراك المغربي من خلال ثلاثة قضايا كبرى من شأنها الكشف عن معالم النظام السياسي بعد انبثاق حركة 20 فبراير، وعن خياراته السياسية والاجتماعية، والكشف عن مظاهر الاستمرار والتغيير فيه، وفحص مدى توفره على مقومات النظام الديمقراطي. هذه القضايا هي: إقرار دستور فاتح يوليو 2011، وانتخابات مجلس النواب السابقة لأوانها، وتشكيل حكومة جديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية.

1- دستور فاتح يوليو 2011

عين الملك انطلاقا من خطاب 9 مارس 2011 لجنة تضم 19 شخصا من الأساتذة والباحثين المغاربة في المجالات الدستورية والسياسية والقانونية والسوسيولوجية لوضع مشروع الدستور الجديد، قبل عرضه على الاستفتاء، كما أحدث آلية سياسية للتتبع تتكون من أمناء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية المشاركة في البرلمان. وقد شكل ذلك تقدماً واضحاً بالمقارنة مع ما كان يجري سابقاً، بحيث كان الملك ينفرد بوضع الدستور، بالاستعانة بخبراء أجانب في الغالب. وفي فاتح يوليو 2011 تم إقرار دستور جديد بواسطة استفتاء شعبي. و قد عرفت

¹⁹ - رفض السيد بنكيران رئيس الحكومة تنفيذ ذلك المحضر، لكن صدر قرار عن المحكمة الإدارية بالرباط، بتاريخ 23 ماي 2013، يؤكد مشروعية المحضر.

الوثيقة الدستورية الجديدة مجموعة من التغييرات الهامة بالمقارنة مع دستور 1996، بحيث جعلت الخيار الديمقراطي أحد ثوابت النظام السياسي، و اعترفت بالروافد المختلفة للهوية المغربية، ونصت على مجموعة من الحقوق، و وسعت صلاحيات البرلمان والحكومة، وجعلت من القضاء سلطة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتضمنت مجموعة من المبادئ المتعلقة بالانتخابات، و ارتقت بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية وبالمجلس الأعلى إلى محكمة للنقض، و أحدثت مجموعة من الهيئات لتعزيز الحكامة وحقوق الإنسان. إلا أنه رغم تلك التغييرات الإيجابية يبقى دستور 2011 سواء على مستوى طريقة وضعه أو مستوى مضمونه دون مستوى الاستجابة الكاملة لمعايير الدستور الديمقراطي.

فقد كانت اللجنة الملكية الاستشارية لوضع مشروع الدستور معينة بالكامل من قبل الملك، وليست منتخبة، أو حتى نصف معينة، أو معينة من قبل مؤسسات دستورية مختلفة، وكانت ذات طبيعة استشارية وغير تفريرية، اشتغلت وفق طلبية معينة، و بقيت محددة بالسقف الدستوري الذي حدده الملك. ولم تستطع إشراك كل القوى السياسية، كما لم تسمح للمواطنين بتتبع ومواكبة نقاشاتها.

و الآلية السياسية للتتبع كانت في الواقع مجردة من كل وسائل التأثير في المسار الدستوري المرسوم. فمنسقتها لم يكن سوى مستشار الملك محمد معتمد، ولم تتحدد صلاحياتها بشكل واضح، وكانت ملزمة بإبداء الرأي فوراً في مضامين مشروع الدستور بعد أن يعرض عليها شفهيًا، ولم تشتغل وفق منهجية محددة، بل في كثير من الأحيان كان يجيد نقاشها عن الموضوع الدستوري ليتم تعويمه بقضايا أخرى²⁰.

وفي عز الحملة الاستفائية، فرضت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خطبة جمعة موحدة، تم تعميمها على جميع المساجد، تدعو المصلين إلى التصويت بـ"نعم" على مشروع الدستور، تجاوبا مع نداء "أمير المؤمنين"، وامثالاً لقول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم". إنه استدعاء الخطاب الديني الذي يفرضه الدستور العميق من أجل دعم الشرعية وفرض بعض الاختيارات. وبالإضافة إلى توظيف المساجد، تم توظيف الزوايا، بحيث نظمت الزاوية البوتشيشية، في مدينة الدار البيضاء يوم 16 يونيو 2011، مسيرة دعت من خلالها إلى التصويت بـ"نعم". ولم تستطع وسائل الإعلام العمومي الانفتاح على كل من لهم موقف رافض للدستور. انطلاقاً من هذه الملاحظات اعتبرت حركة 20 فبراير والقوى الداعمة لها أن الطريق إلى دستور 2011 لم يكن طريقاً ديمقراطياً.

وعلى مستوى المضمون الدستوري، ودون الخوض في كثير من التحديد الأكاديمي لماهية الدستور الديمقراطي، يمكن أن نورد في هذا الصدد ما يكاد يجمع عليه الباحثون في مجال القانون الدستوري، في كون الدستور الديمقراطي هو ذلك الدستور الذي تكون فيه السيادة للشعب، ويكفل مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك الشعب، أفراداً وجماعات. بكل تأكيد امتلاك الشعب للسيادة وممارسته لها، وكفالة مختلف

20- في بعض لقاءات آلية التتبع - لقاء 14 أبريل و30 مايو 2011- عرض محمد المعتصم قضية العفو عن المعتقلين السياسيين وقضية الاستحقاقات الانتخابية

الحقوق، يتطلب العديد من الضمانات والآليات الديمقراطية، التي لا يمكن إغفالها في تحديد مفهوم الدستور الديمقراطي، لكن حسبنا التركيز على موضوعي السيادة والحقوق.

نص دستور فاتح يوليو 2011 في الفقرة الأولى من الفصل الثاني على أن: "السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها". لقد حملت هذه الفقرة تغييرا يبدو أن له أهميته، "بواسطة ممثليها"، في حين كانت العبارة سابقا "بواسطة المؤسسات الدستورية"، وتبدو تلك الأهمية، لكون التمثيل السياسي في الاختيار الديمقراطي يقترن بالانتخاب. ثم إن الفصل 42 من الدستور أصبح ينص على أن "الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى"، فقد انتقلنا من كون الملك "ممثلا أسمى للأمة"²¹، إلى "مثل الدولة". فهل يعني هذا أن التمثيل السياسي للأمة أصبح مقرونا بشكل كامل بالانتخاب؟ الجواب نجده في الفقرة الثانية من الفصل الثاني من دستور فاتح يوليو "تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم". فهناك - حسب هذه الفقرة - ممثلون للأمة في المؤسسات المنتخبة وآخرون خارجها، وإلا كان ينبغي أن يكون نص الفقرة على الشكل الآتي: "تختار الأمة ممثليها بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم". هكذا يتبين أن سيادة الأمة، وعلى عكس ما تقتضيه الديمقراطية، ليست مقرونة كليا بالانتخاب، بحيث أن هناك تمثيل مواز للتمثيل الانتخابي، تحتكره المؤسسة الملكية، بل إن المسألة تتعدى التوازي لتشكّل نوعا من التراتبية، بالاستناد إلى صفة "أمير المؤمنين" التي يتمتع بها الملك. فرغم حذف عبارة "الممثل الأسمى للأمة"، فإن ما تضمنه الفصل 41 و42 من صفات للملك²²، يؤكد حفاظ دستور 2011 على قاعدة جوهرية من قواعد الدستور العميق بالمغرب، ألا وهي "سمو المؤسسة الملكية على كل المؤسسات الدستورية"، وبالتالي فإنها تظل محتكرة للتمثيل الأسمى"، ولعل هذا ما يبرر - حسب واضعو الدستور - الحفاظ على السلطات الواسعة للملك، وإضافة سلط جديدة إليه في دستور 2011. والمؤسسة الملكية بالمغرب لا تسمو لتحافظ على رمزيتها، ولكن تسمو لتقوي حظوظ هيمنتها على مختلف المؤسسات والفاعلين، بما في ذلك البرلمان والحكومة. إن التأمل في السلط الواسعة التي لاتزال بيد الملك يجعلنا نقر أن الجزء الأهم من السيادة بقي في حقيقة الأمر بيد المؤسسة الملكية، لنسجل بذلك الابتعاد عن الدستور الديمقراطي الذي تكون فيه السيادة بكاملها للشعب.

وإذا كان من الموضوعية الإقرار بأهمية ما نص عليه الدستور من حقوق، فإن من الموضوعية أيضا الإقرار بأن مشكل حقوق الإنسان في كثير من الأحيان يرتبط بالممارسة وليس بالنص، كما أن التوسع في تلك الحقوق ناتج بالأساس عن محاولة دسترة مجموعة من مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب، ومجموعة من المقتضيات القانونية التي نصت عليها قوانين سابقة. فدستور فاتح يوليو 2011 لم ينص في كثير من الأحيان إلا على

²¹ - كان ينص على ذلك الفصل 19 من دستور سنة 1996.

²² - الملك حسب الفصل 41 من الدستور هو أمير المؤمنين، وحامي الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. وحسب الفصل 42 هو رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، ويسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة، وهو ضامن استقلال البلاد..

حقوق كانت متاحة - على مستوى النص - قبل إقراره في قوانين واتفاقيات، وقد شهد الواقع على أنها عرفت اختلالات كثيرة على مستوى التطبيق.

2- انتخابات 25 نونبر 2011

شكل فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نونبر 2011 حدثا هاما جلب إليه الأنظار في الداخل والخارج، ليس فقط بالنظر إلى عدد المقاعد التي فاز بها²³، أو بالنظر إلى الفرق الكبير بينه وبين حزب الاستقلال الذي احتل المرتبة الثانية، ولكن بالنظر أيضا، وبالأساس، إلى مرجعيته الإسلامية. فالنظام السياسي وإن كان قد أبدى في السنوات الأخيرة بعض الانفتاح على حزب العدالة والتنمية، من خلال دمج في العملية السياسية، فإن ذلك الانفتاح كان مشروطا ببقاء الحزب في موقع مشارك عادي في المؤسسات، وليس المشارك الأول. ولعل ما حدث في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 والمسار الذي كان مرسوما لانتخابات 2012، يبين أن حزب الأصالة والمعاصرة كان بالأساس من أجل تشكيل ذرع انتخابي يحد من أي توسع محتمل للعدالة والتنمية. لا يعني هذا أن الحزب قد خرج من طوق الضبط الذي حدده النظام السياسي لمختلف الفاعلين الحزبيين، وله بصفة خاصة، ولكن يعني اضطراب النظام السياسي لتوسيع مدى انفتاحه عليه وتليين بعض شروطه اتجاهه.

تتعدد عوامل فوز حزب العدالة والتنمية، لكن يمكن تقسيمها بشكل عام إلى عوامل موضوعية، وأخرى ذاتية ترتبط بذات الحزب. فالعوامل الموضوعية تتمثل في السياق السياسي لانتخابات 25 نونبر 2011. فحركة 20 فبراير التي كسرت الجمود السياسي بالمغرب، جعلت شرائحا من المغاربة، من بينها الطبقة الوسطى، تصوت على حزب العدالة والتنمية لأنه - في رأيها - يمثل توجه التغيير مع الاستقرار، عكس التوجه الآخر الذي تمثله - حسب اعتقادها - حركة 20 فبراير والقوى السياسية الداعمة لها، والذي يعني التغيير مع العصف بالاستقرار، على غرار ما وقع في دول عربية أخرى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن احتمالات تطور حركة 20 فبراير جعلت النظام السياسي يقبل بحزب أغلبي ذي مرجعية إسلامية، خاصة وقد عبّر الحراك الشعبي عن رفض قوي للحزب الأغلبي الذي كان معدا في الظروف العادية وهو حزب الأصالة والمعاصرة، ولم يكن من الممكن التدخل الفج في نتائج الانتخابات نظرا لخصوصية المرحلة ولما قد يكون لذلك من تكاليف سياسية باهضة²⁴، كما لم يكن من الممكن المغامرة بالاستعاضة عن ذلك بتحالف أغلبي، رغم بعض المحاولات، لأن وعي اللحظة يجعل من ذلك نوعا من الالتفاف المكشوف.

أما العوامل الذاتية فهي متعددة؛ منها انضباطية الحزب وديمقراطيته بالمقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى، وعذريته السياسية بحيث لم يسبق له أن تولى مسؤولية حكومية. وقد كانت تجربته المحلية في عمومها لصالحه، لما اتصف به أعضاؤه من نزاهة وكفاءة مقارنة بأعضاء أحزاب أخرى. يضاف إلى ذلك مرجعيته الإسلامية التي

²³ - فاز حزب العدالة والتنمية ب107 مقعدا (27.09 في المائة) من مجموع مقاعد مجلس النواب المحددة في 395 مقعدا.
²⁴ - نذكر في هذا السياق أن من الأسباب التي أوجت غضب الناس وعجلت بالثورة في مصر التزوير المكشوف للانتخابات التشريعية التي كانت في أواخر 2010.

تستميل الكثير من الناخبين، ومظهر حب "المعقول" الذي ظهر به عبد الإله بنكيران، الأمين العام للحزب. ومن بين أهم العوامل الذاتية حسن إدارة الحملة الانتخابية.

قد يعد فوز حزب العدالة والتنمية مؤشرا على انفتاح النظام السياسي، خاصة في ظل تنصيب الدستور على أن رئيس الحكومة يتم تعيينه من الحزب الحائز على أول رتبة في الانتخابات، كما قد يعد دليلا على ديمقراطية الانتخابات، إلا أنه من خلال تتبع استحقاقات 25 نونبر 2011 يتبين أنها هي الأخرى لم تستجب بشكل كامل لمعايير الانتخابات الديمقراطية، فقد عرفت استمرار انفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع والإشراف عليه. وإذا كان المجتمع المدني انطلقا من تجرتي 2002 و 2007 طالب بإصدار قانون يضمن حرية ملاحظة الانتخابات، فالذي لوحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم، وعلى العكس من ذلك، في تطوير الملاحظة، من خلال حصرها في مرحلة الحملة الانتخابية وما بعدها، وجعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رغم عدم توفر شرطي الاستقلالية والحياد فيه، هو المتحكم في الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات. كما لم تتم مراجعة نمط الاقتراع اللاتحي، رغم أنه لم يحقق الأهداف المتوخاة منه²⁵، ورغم أن العديد من الأحزاب السياسية طالبت بتغييره بعد انتخابات 2007، بل على العكس من ذلك، وبالإضافة إلى اعتماد عتبة محلية متدنية 6% تم التراجع من عتبة 6% إلى 3% بالنسبة للائحة الوطنية؛ مما يبين الإصرار على المزيد من بلقنة المشهد الحزبي. وعلى مستوى التقطيع الانتخابي، لوحظ رغم المبادئ التي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب²⁶، استمرار التفاوت الديمغرافي الكبير بين الدوائر الانتخابية؛ بحيث نجد مقعدا واحدا لعشرين ألف مواطن في بعض الدوائر، ومائة ألف مواطن في دوائر أخرى، بالإضافة إلى أن 81 دائرة انتخابية من أصل 92 لم يتجاوز عدد مقاعدها 4، مما يناقض في الجوهر الاقتراع اللاتحي. وتم الاكتفاء بمراجعة جزئية للوائح الانتخابية²⁷، مما يعني استمرار الكثير من اختلالاتها السابقة، ويضاف إلى ذلك أن القانون رقم 36.11 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة، تم تعديله بعد شهر من إصداره، ليتم تقليص الآجال فيما يتعلق بمدة إيداع اللائحة الانتخابية المؤقتة وقائمة التشطيبات وجدول الطلبات المرفوضة وآجال تبليغ قرارات الرفض من قبل اللجان الإدارية، وتقليص مدة إيداع الجدول التعديلي المؤقت والنهائي، وتقليص آجال الطعن في قرارات اللجان الإدارية، كما تم تخفيض أجل الطعن في قرار رفض الترشيح بحيث أصبح لا يتجاوز يوما واحدا من تاريخ تبليغ الرفض، مما يعني عمليا المس بحقي التصويت و الترشح اللذين يشكلان أهم الحقوق في الانتخابات الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك شهدت مختلف العمليات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات 25 نونبر 2011 خروقات وتجاوزات تحدثت عنها مجموعة من التقارير الوطنية والدولية.

25- في 2002 عند تبني نمط الاقتراع اللاتحي بالتمثيل النسبي على أساس أكبر البقايا تحدث الوزير الأول آنذاك ووزير الداخلية على أن من أهداف ذلك محاربة الفساد الانتخابي وعقلنة المشهد الحزبي.

26- انظر المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 17 أكتوبر 2011 ص 5053.

27- اعتمدت اللوائح الانتخابية للانتخابات 2011 على سجل الناخبين لسنة 1992 الذي كانت تتم مراجعته من فترة لآخرى.

3- حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية

أقر دستور 2011 رغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إليه مكانة وصلاحيات مهمة للحكومة ولرئيسها مقارنة مع ما كان منصوباً عليه في دستور 1996. وإذا كانت بعض القوى السياسية قد قللت من شأن تلك الصلاحيات الدستورية على اعتبار أن الحكومة في النسق السياسي والدستوري لا تعني الحكم، وأن المؤسسة الملكية لا تزال مهيمنة على مختلف المؤسسات الدستورية، فإن قوى سياسية أخرى، بما فيها حزب العدالة والتنمية، رأت في ذلك إمكانات مهمة لم تتح من قبل.

ومن خلال التتبع والملاحظة، يتأكد بعد مرور أزيد من سنة ونصف من الولاية الحكومية، أن إنجازها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يبقى دون المستوى، وأن أبرز ما تم إنجازه إلى حدود الساعة ارتبط بأوراش كانت مفتوحة في عهد الحكومة أو الحكومات السابقة، كما أن معدل النمو لم يبلغ خلال سنة 2012 إلا 3 في المائة، وعجز الميزانية الذي كان ينبغي أن لا يتجاوز 4.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام بلغ 7.1 في المائة، كما تفاقمت مديونية المغرب، بحيث ناهزت 57.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام حسب تصريجات وزير الاقتصاد والمالية²⁸. وقد سجلت مجموعة من الأطراف السياسية مؤاخذات هامة على العمل الحكومي، من ذلك مثلاً عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة الفساد والحد من اقتصاد الريع، خاصة وأن ذلك كان أحد الشعارات البارزة للأحزاب المشكلة للحكومة إبان حملتها الانتخابية. و مما تم انتقاده أيضاً الاستمرار في قمع الاحتجاجات السلمية، واستمرار الاعتقال لأسباب سياسية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الطلبة ومعتقلي حركة 20 فبراير، وعدم تحريك المتابعات في بعض ملفات الفساد، وحالات الاعتداء على الحريات. وفي المجال الاجتماعي عرفت السنة الأولى من عهد الحكومة شبه تجميد للحوار الاجتماعي، كما عرفت تماطلا ملحوظا في تنفيذ اتفاق أبريل 2011 مع النقابات العمالية. وأدت الزيادة في أسعار البنزين وبعض المواد الأساسية إلى انخفاض القدرة الشرائية للعديد من المواطنين. و ظهرت على السطح مجموعة من الإشكالات التي تجعل تلك الصلاحيات الدستورية المخولة للحكومة محل تساؤل.

ويبدو من خلال ببطء العمل الحكومي عموماً وتواضع الحصيلة الأولية للحكومة السيد بنكيران، أن هذه الأخيرة وإن لم تكن محاصرة باحتجاجات سياسية من خارج المؤسسات، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا، فهي محاصرة بمجموعة من المعوقات الذاتية والموضوعية، في مقدمتها وجود جهات من داخل النظام تقاوم التغيير، خاصة إذا كان هذا التغيير سيُحسب للإسلاميين. وبالإضافة إلى غياب سابق تجربة في العمل الحكومي عند الطرف الأساسي في الحكومة، أقصد حزب العدالة والتنمية، هناك هشاشة الانسجام الحكومي، بحيث أن الحكومة تألفت من أربعة أحزاب سياسية بينها اختلافات إيديولوجية وسياسية ملحوظة²⁹، الأمر الذي يؤثر سلباً على العمل الحكومي، وقد تأكد ذلك بشكل واضح بانسحاب حزب الاستقلال من الحكومة، حيث تطلبت مسطرة

²⁸ - خالد زهوي، بركة: الحكومة لن تتخلى عن دعم المواد الأساسية بشكل تام طيلة مدة ولايتها، أخبار اليوم، 9 و10 فبراير 2013.
²⁹ - هذه الأحزاب هي: العدالة والتنمية، الحركة الشعبية، التقدم والاشتراكية، الاستقلال. وذلك قبل أن يقرر هذا الأخير الانسحاب من الحكومة.

الانسحاب الكثير من الوقت بسبب إقحام المؤسسة الملكية، ولا تزال إلى حدود الساعة المحاولات جارية لترميم الأغلبية الحكومية بحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي كان أحد الأحزاب المغضوب عليها في احتجاجات حركة 20 فبراير و عارض بشدة البرنامج الحكومي وكانت له خصومات مشهودة مع حزب العدالة والتنمية. كل هذا يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ويبين أن ما حدث من تغييرات بفعل حركة 20 فبراير رغم أهميته في بعض الجوانب لم يؤسس لانتقال ديمقراطي.

خامسا: فرص وتحديات الانتقال الديمقراطي بالمغرب

إن أهم ما ميز المغرب، في خضم التحولات التي شهدتها العالم العربي، الاستقرار وعدم الانجرار إلى العنف، لكن لم يواز هذا الاستقرار تغيير حقيقي في مستوى الطموحات والانتظارات، بل تم رفع شعار الاستقرار ليقتبل الناس بتغييرات دون المطمح، سرعان ما تأكد أنها كانت فقط للتكليف الظرفي مع موجة الربيع العربي. لقد شكل المغرب نموذجا للاستقرار لكنه لم يشكل نموذجا للتغيير. وكان بإمكانه أن يشكل نموذجا للاستقرار والتغيير معا، إذا ما تم الانتباه إلى بعض الفرص و التغلب على بعض التحديات.

1- الفرص

رغم كل الملاحظات النقدية بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، يمكن التأكيد على أن هناك فرصا، رغم قلتها، قد تساعد على الانتقال الديمقراطي بالمغرب، في مقدمتها إجماع أغلب القوى السياسية على رفض العنف، ورغم أن السلطات المغربية تعلن من حين لآخر اكتشافها لخلايا إرهابية، فإن ذلك لا يشكل إلا حالات شاذة في المسار السياسي العام للمغرب، ولعل مما يساعد على تقلص مظاهر العنف الجماعي بالمغرب غياب الاستقطاب الطائفي والقبلي و الديني بالشكل الذي نراه في بعض الدول العربية الأخرى، ورغم حدوث بعض النزاعات القبلية من حين لآخر فإنها تظل نزاعات محدودة ومتحكم فيها ولا تكون بدوافع سياسية في الغالب، ورغم تنامي الفعل الثقافي والاحتجاجي للحركات الأمازيغية في السنوات الأخيرة فإن ذلك يبقى في إطار سلمي. و في مقابل رفض العنف تتفق معظم القوى السياسية على قبول الديمقراطية بما هي آليات ومؤسسات لتدبير الاختلاف وللتداول السلمي على السلطة، وإن كانت تختلف في ربط الديمقراطية بالعلمانية. وقد شكلت حركة 20 فبراير، بما أتاحتها من فضاء للتواصل والتفاعل بين قوى سياسية مختلفة، فرصة لتدقيق المواقف بخصوص بعض القضايا الحساسة كقضية الدستور الديمقراطي وقضية الدولة المدنية، وإن كان الاتفاق حول العناوين العامة لم يترجم بعد إلى اتفاق حول بعض التفاصيل. ومن الفرص أيضا وجود نوع من التراكم المؤسسي، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، فرغم كل الملاحظات النقدية بهذا الخصوص يمكن التأكيد على أن التجربة في المؤسسات الرسمية أفرزت مجموعة من الآليات والأعراف والتشريعات الإيجابية، أما على المستوى غير الرسمي، ورغم كل ما يمكن أن يقال عن المجتمع المدني بالمغرب، خاصة على مستوى الاستقلالية، فإن السنوات الأخيرة عرفت

ظهور هيئات تناضل من أجل تكريس الثقافة الديمقراطية. يضاف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به بعض جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.

ودستور 2011 رغم الملاحظات العديدة عليه، شكلا ومضمون، يمكن أن يشكل في بعض جوانبه الإيجابية فرصة لتحقيق تراكم نحو أفق الانتقال الديمقراطي، إذ أن المطالبة بدستور ديمقراطي لا تتناقى مع التمسك بتفعيل الجوانب الإيجابية في الدستور الحالي، على اعتبار أن الواقع لا يرتفع، وأن ما لا يدرك كله لا يترك جله. ففي ظل الاحتلال الكبير لميزان القوى وتراجع موجة الضغط الشعبي التي كانت مع حركة 20 فبراير، وباستحضار القلاقل التي تعرفها بعض الدول العربية التي عرفت ثورات، ربما قد يكون من المفيد النضال من أجل تطبيق وتفعيل مقتضيات الدستورية الإيجابية، كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان مثلا، دون أن يعني ذلك السكوت عن مطلب الدستور الديمقراطي.

2- التحديات

في مقابل تلك الفرص، هناك تحديات أساسية أثرت و ستؤثر على مسار الحراك المغربي. ويمكن إجمالها في الآتي:

أ- تحديات ترتبط بالمؤسسة الملكية

لقد أثبتت المؤسسة الملكية من خلال مراجعتها الاستباقية للدستور وتنظيمها لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها و رفع درجة انفتاحها على حزب العدالة والتنمية قدرتها على التكيف. لكنها بقيت في حدود التكيف السليبي، بحيث لم تسمح بإحداث تغييرات بنيوية استشرافا للمستقبل، وإنما سمحت فقط ببعض التغييرات في التوازنات انطلاقا من التفكير في اللحظة. فدستور 2011 لم يقلص سلط المؤسسة الملكية، وإنما أعاد انتشارها، بل يظهر من بعض الفصول أنه تم توسيعها³⁰، وفي بعض الأحيان يستعمل الملك السلط المخولة له دستوريا بشكل يُغضب فئات عريضة من الشعب المغربي، كما حدث في قضية العفو عن المواطن الإسباني الذي اغتصب 11 طفلا³¹. وعيّن الملك، إبان إعداد الدستور، مجموعة من المستشارين له، في مجالات متنوعة، ليشكلوا بذلك حكومة ظل، بل في زيارة ملكية لدول الخليج، اشتغل أولئك المستشارون في العلن على بعض الملفات وترأسوا بعض الاجتماعات التي كان يحضرها وزراء. و من بين المستشارين الجدد فؤاد علي الهمة، الذي كان يطالب المتظاهرون في حركة 20 فبراير برحيله عن المشهد السياسي. وعلى عكس التأويلات التي ذهب إليه البعض، ظلت المؤسسة الملكية مهيمنة على باقي المؤسسات الدستورية ومتدخلة في الحياة السياسية ومحتكرة للقرار في بعض المجالات، من ذلك مثلا سماحها للقوات الفرنسية باستعمال الجو المغربي في حربها على مالي، دون أن يعلم رئيس الحكومة و وزير الخارجية شيئا عن الأمر، ومن الأمثلة أيضا تدخل المؤسسة الملكية لحمل وزير العدل على إطلاق عشرات

³⁰- على سبيل المثال أضيفت في الفصل 41 و42 بعض الصفات الجديدة للملك التي لم تكن واردة في الفصل 19 من دستور 1996.
³¹- ألقى الملك يوم 30 يوليو 2013، بمناسبة عيد العرش، عن مجموعة من السجناء الإسبانين بالمغرب، من ضمنهم شخص محكوم عليه ب 30 سنة بجرime اغتصابه ل 11 طفلا، ولم يكن قد قضى سوى سنتان وثلاثة أشهر من العقوبة الحبسية. وقد أثارَت هذه القضية غضبا عارما في أوساط المغاربة، وكانت هناك انتقادات حادة للملك على صفحات الفيسبوك والتويتر، كما نظم مجموعة من المثقفين والفنانين وقفة تذكيرية بذلك، واجهتها السلطة بالقمع.

القاصرين ممن اعتقلوا على إثر مواجهات بعد مباراة لكرة القدم. كما أبدت المؤسسة الملكية تمسكا شديدا ببعض الطقوس المتعلقة بالبروتوكول الملكي رغم المطالبة الشديدة بالتخلي عنها لما فيها من إذلال للكرامة البشرية. إن تشبث الملكية بخصائص السمو والهيمنة والتحكم والتدخل يشكل عقبة كأداء في وجه الانتقال الديمقراطي بالمغرب، خاصة في ظل وجود أحزاب سياسية تجعل ولاءها للمؤسسة الملكية أوكسجين حياتها.

ب: تحديات ترتبط بالأحزاب السياسية

لأحزاب السياسية دور أساس في تكريس الانتقال الديمقراطي وترسيخه. وغالبا ما تتوقف نجاعة سيرورة الديمقراطية على مدى ما تتمتع به الأحزاب السياسية من سلوك ديمقراطي، وتماسك تنظيمي، وامتداد جماهيري، وقوة اقتراحية. وليس من المبالغة التأكيد على أن جل الأحزاب المغربية تعرف اختلالات واضحة على مختلف تلك المستويات³². ففيما يتعلق بدستور فاتح يوليو 2011 يتبين أن المشهد الحزبي لم يكن مؤهلا لأي تدافع أو ضغط بخصوص التغيير الدستوري، فقد تعاملت جل الأحزاب السياسية مع موضوع المراجعة الدستورية من موقع الملتمس، بل المنبهر بما طرحته المؤسسة الملكية في خطاب 9 مارس 2011. يضاف إلى ذلك انما ذهبت إلى آلية المستشار الملكي محمد المعتصم متفرقة، وقدمت إلى لجنة المنوي مذكرات متعددة، بحيث لم يتم تسجيل تقديم أية مذكرة مشتركة، مع العلم أن هناك أحزاب سياسية سبق لها أن قدمت مذكرات مشتركة للإصلاح الدستوري³³، وهناك أحزاب أخرى كانت تشتغل إلى وقت قريب بشكل مشترك على الورش الدستوري³⁴. لقد حرصت لجنة المنوي على مراسلة الهيئات بشكل منفرد، لكن ألم يكن من المهم تبادي بعض الهيئات للفردية في الاقتراح الدستوري، تجنبا لذلك "التعدد المميّع" الذي لا تحفى سلبيته. هذا عن الأحزاب السياسية التي انخرطت في المبادرة الملكية، أما الأحزاب والهيئات الداعمة لحركة 20 فبراير، فإن أهم ما يلاحظ عليها هو عدم تدقيقها في مطلب "الدستور الديمقراطي شكلا ومضمونا"، بحيث ربطته بعض التيارات بنظام الملكية البرلمانية، وجعلته تيارات أخرى مفتوحا على كل الاحتمالات بما فيها تحقيق نظام جمهوري. وقد كان لنقطة الاختلاف هذه أثر سلبي واضح على مسار الحراك.

هذه الأحزاب السياسية التي تعاني اختلالات واضحة على مستوى تنظيمها وتصوراتها والعلاقة فيما بينها تجعل الانتقال الديمقراطي حلما بعيد المنال، ما لم تصلح الأحزاب والهيئات السياسية نفسها، وتحقق بالسلوك الديمقراطي داخليا وخارجيا، ويبدو أن ذلك ليس بالأمر الهين في ظل الثقافة السياسية السائدة بالمغرب.

ت: تحديات ترتبط بالثقافة السياسية

الثقافة السياسية بما هي الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، والتي تعد بمنزلة معرفة متضمنة، ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، وتتضمن مشاعر إيجابية أو سلبية نحوه، وكذا أحكاما تقييمية

³²- انظر في هذا الصدد دراستنا بعنوان: تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب، في الكتاب الجماعي مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، 349-379.

³³- أحزاب الكتلة الديمقراطية.

³⁴- أحزاب اليسار الديمقراطي التي شكلت لجنة مشتركة للتدقيق في القضية الدستورية سنة 2010.

بشأنه³⁵، تعد شرطاً عاماً في عملية سيرورة الديمقراطية، إذ دون ثقافة سياسية ديمقراطية يصعب تحقيق الانتقال الديمقراطي، وإن توفرت بعض المؤسسات السياسية والدستورية. ورغم كل التحولات التي عرفها المغرب لا تزال فئات من المجتمع مرتحنة لثقافة سياسية تقليدية، تتحدد أهم محدداتها فيما يصطلح عليه في المغرب بالمخزن. الذي يعني، حسب كل من "هنري طيراس" و"جون واتربوري"، تحالفاً معيناً للمصالح، لا يعكس أي تيار أو مذهب فكري، ويتلخص هدفه الأول والأخير في خدمة مصالح الأفراد والجماعات التي يتكون منها، وهو بالإضافة إلى استناده على الجيش والقوة المادية في تكريس قوته، يحرص شديد الحرص على المستندات الرمزية الدينية كالنسب الشريف والبيعة والتحكيم.. مما صنع له هبة خاصة يمتزج فيها تأثير شدة البطش مع تأثير الإيمان الذي يجعل طاعة أولي الأمر من طاعة الله. ويحتل السلطان قمة الهرم المخزني، وهو في نفس الآن الرئيس الأعلى لكل شرفاء المغرب، والقاضي الأعلى في البلاد، والقائد الأعلى للجيش، والمتصرف الأعلى في الدولة، ويكون باقي أعضاء المخزن السلطاني مجرد منفذين لتعليمات وقرارات السلطان. ويُعيّن السلطان بمقتضى مسطرة البيعة، لكنها في الغالب تكون بيعة تأكيدية، وليس بيعة تأسيسية، لأن السلطان يستمد السلطة من سلالته في الحكم أو بقوته العسكرية، قبل أن يستمدّها من البيعة. ومناصب السلطة في البنية المخزنية تكون في الغالب منحة من فوق، وليس اختياراً من أسفل. هذا ما تم تكريسه بقوة في "الحقل السياسي" المغربي، من خلال ثلاثة أساليب لاستصدار الشرعية، حسب وجهة نظر خاصة، وهي تأويل المقدس، وشدة البطش، والقدرة الفائقة على التكيّف. ولا تزال الكثير من سلوكيات المغاربة، سواء مواطنين عاديين أو نخباً سياسية وفكرية، متأثرة بتلك الأساليب الظاهرة أو الخفية للمخزن. فحزب الاستقلال حينما قرر الانسحاب من الحكومة في شهر أبريل 2013 أقحم المؤسسة الملكية في قراره، وليس هناك في الدستور ما يفرض عليه ذلك، ولكنها مقتضيات ثقافة المخزن. وحملة الاستفتاء على دستور 2011 شهدت توظيفاً مكثفاً للثقافة السياسية التقليدية. ولا تزال هذه الثقافة تبرز وتفسر التأويل السلطاني للدستور عوض التأويل الديمقراطي، الذي تطالب به بعض القوى الوطنية. لذلك يبقى أي حراك من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي محدود النتائج ما لم يتم العمل على تقويض ثقافة المخزن التقليدية وتكريس ثقافة ديمقراطية.

ث: تحديات ترتبط بالمحيط الدولي والإقليمي

إن المناورة الاستباقية التي أقدم عليها النظام السياسي في تعامله مع الحراك لم تكن بالكامل قراراً سياسياً داخلياً، فالخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011 أتى في سياق بعض التقارير الدولية التي رصدت التحولات العربية، وخلصت إلى أنه من المصلحة في بعض الدول العربية، كالمغرب والأردن والبحرين، الحفاظ على نفس الأنظمة السياسية، لكن بشرط الإقدام على إصلاحات سياسية واجتماعية. في هذا السياق كان لفرنسا، التي تربطها علاقات خاصة مع المغرب، دور مهم في الكيفية التي تفاعل بها النظام السياسي بالمغرب مع حركة 20 فبراير. لذلك من الصعب ربط تحقيق الانتقال الديمقراطي بشروط داخلية فقط دون أخذ بعين الاعتبار الشرط الخارجي المتمثل في المواقف

³⁵ - Iain Mclean ;Oxford : Concise Dictionary of Politics. Oxford. Oxford University Press,1996. P:379.

الدولية والإقليمية. ويكمن التحدي في كون بعض الدول التي من شأنها التأثير على النظام السياسي المغربي، ومن منطلق الحفاظ على مصالحها، تدفع في اتجاه استقرار الأوضاع أكثر مما تدفع في اتجاه التغيير، وحتى إذا ما ضغطت من أجل تحقيق بعض الإصلاحات، فإن الذي يهمها بالأساس مدى تحقيق تلك الإصلاحات للاستقرار الذي يخدم مصالحها وليس للتغيير الحقيقي، لذلك نجد النظام المغربي يتقن استراتيجية العمل بإصلاحات الواجهة، من خلال إصدار العديد من القوانين المتقدمة وإحداث مجموعة من مؤسسات الحكامة، بهدف التسويق الخارجي، وليس بهدف تحقيق تغيير حقيقي في المغرب. لذلك وعليه فإن الدفع في اتجاه أفق ديمقراطي بالمغرب يتطلب تفكيك ذلك الدعم الخارجي غير المشروط للنظام السياسي المغربي، أو المشروط فقط بإصلاحات في الواجهة تحقق الاستقرار.

من جهة أخرى نلاحظ أن النظام السياسي المغربي كان من السابقين بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للاعتراف بمنصور العدلي رئيسا مؤقتا في مصر، ليتأكد أن الأنظمة العربية، خاصة ذات الطبيعة الملكية، ترى في التحولات الإقليمية وإفرازاتها تأثيرا سلبيا مباشرا عليها، ليس فقط من حيث ما يمكن أن تؤول إليه تلك التحولات من توجه ديمقراطي يناقض التوجه الاستبدادي لتلك الأنظمة، ولكن أيضا من حيث أن الإسلاميين الوافدين على الحكم يهددون أساس الشرعية الدينية التي تستند له تلك الأنظمة، لذلك فمآلات التدافع في الدول العربية التي عرفت ثورات، خاصة مصر وتونس، سيكون له أثر واضح على مسار الديمقراطية في المغرب.

خاتمة

رغم كل الملاحظات النقدية بخصوص حركة 20 فبراير لا يمكن نفي كونها كانت الفاعل الأساس فيما عرفه المغرب من تغييرات. كما أنها رسخت ثقافة الاحتجاج، بعد أن نقلته من احتجاج اجتماعي فقوي إلى احتجاج سياسي عام، و نقلت النقاش العمومي من الدائرة المؤسساتية الضيقة إلى الساحة العامة، وأزاحت عنه تلك الخطوط الحمراء، لتصبح المؤسسة الملكية وما يرتبط بها من سلطة ونفوذ وثروة ومستشارين في مركز النقاش العام، إنها مقدمات أساسية لتفكيك الثقافة السياسية التقليدية. ويبقى رهان التأسيس للانتقال الديمقراطي والتغلب على ما يعترضه من تحديات مرتبطة إلى حد بعيد في المغرب بالعلاقة بين القوى السياسية، خاصة الإسلاميين واليسار. لذلك فنقل حالة الاستقطاب الشديد الذي تعرفه مصر إلى المغرب لا يخدم في شيء الانتقال الديمقراطي، بل يشكل عقبة كأداء في وجهه، إننا في حاجة في المغرب، وربما في مصر أيضا، إلى ديمقراطيين من إسلاميين وقوميين ويسار ولبراليين، مدافعة غير الديمقراطيين.